Dirassat & Abhath
The Arabic Journal of Human and Social Sciences

مجلة دراسات وأبحاث
المجلة العربية في العلوم الإنسانية والاجتماعية

EISSN: 2253-0363
ISSN : 1112-9751

إصلاح منظومة الحكم وضمانات البناء الديمقراطي في المنطقة العربية

Reform of the governance system and guarantees of democratic construction in the Arab region

سفيان فوكة Fouka Sofiane
جامعة بومرداس مخبر الدراسات السياسية والدولية
Université de Boumerdes Laboratoire des études politiques et internationales
Fk.sofiane@yahoo.fr

تاريخ الاستلام : 2020-02-24 تاريخ القبول : 2020-04-18

ملخص:

تعيش المنطقة العربية موجة تحول ديمقراطي ملحوظة الا أن المرحلة الإنتقالية محفوفة بمجموعة من التحديات التي تواجه عملية التحول ؛ هذه التحديات قد تكون سياسية واقتصادية أو اجتماعية او كلها مجتمعة ، وبذلك يمكن القول أن الدول العربية سواء تلك تلك تعيش مخاض الثورة او نتائجها او تلك التي لا تزال تعيش مسار الاصلاح ؛ تواجه عقبات عديدة في طريق دمقرطتها، أبرزها ضعف البنى المؤسساتية وهشاشة المنظومة القانونية الحامية للحريات والمعززة للمجتمع المدني، وعليه صار ضروريا تعزيز اصلاح ادارة الحكم وترشيد عمليات اتخاذ القرار وتوسيع دائرة المشاركة فيها بغية تجاوز الركود وعقبات الاصلاح التي تتخبط فيها المنطقة، عن طريق توفير مجموعة من الضمانات التي ترافق عمليات الاصلاح الديمقراطي لتفادي اي انتكاسة في مسار الانتقال.

كلمات مفتاحية: الدستور الديمقراطي،ادارة الحكم، العالم العربي، المجتمع المدني، المشاركة السياسية.

Abstract :

The Arab world is experiencing a remarkable wave of democratic transition, but this unprecedented experience undergoes a series of challenges to which and confronted the transformation process, these challenges can be political, economic, social, or combined, and can say so As the Arab countries face numerous obstacles which threaten the democratization process, in particular the weakness of the institutional structures and the fragility of the legal system which protects public freedoms and the independence of civil society, it has become necessary to promote governance reforms by adopting guarantees that accompany democratic reform processes to avoid any setback during the transition.

Keywords: the democratic constitution, governance, the Arab world, civil society, political participation.

مقدمة:

لا يعني سقوط النظم السلطوية الوصول إلي الديمقراطية ؛ فالكثير من دول العالم أطاحت بنظم سلطوية ، لكنها انحدرت إلي الحرب الأهلية أو انضمت إلي خانة الدول المنهارة ، أو استبدلت تسلطيات بأخرى ، فلقد مرت العديد من دول أمريكا اللاتينية وأوروبا وإفريقيا وحتي العالم العربي بمراحل مبكرة من التحول الديمقراطي ، غير أن الكثير من حكوماتها فشلت في تحقيق الديمقراطية ، فالتحول الديمقراطي لا يتعلق بالتغيير السياسي فحسب ؛ ولا يتحقق لمجرد التصويت علي قوانين أو توقيع مراسيم تقر العمل بنظام التعددية وتسمح بانتخابات حرة، إذ أنه يحتاج إلي إعادة بناء النظام المجتمعي بأكمله علي أسس جديدة تُحترم من قبل كل الأفراد والقوي السياسية في المجتمع ؛ وكون الديمقراطية عملية تطورية فهي في واقع الأمر مفهوم تاريخي تبلور عبر تطور المجتمعات وتعدد الثقافات ؛ واتخذت صورا وتطبيقات مختلفة تدور في الواقع حول مثل عليا تتمحور حول فكرة المساواة بين بني البشر في فرص الحياة وفي كافة المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية[1].

كما تتسم عملية التحول الديمقراطي بدرجة كبيرة من التعقيد ، فضلا على تعدد مساراتها فلا وجود لتجربة نمطية موحدة ، ومن ثَم فاختلاف نتائجها أمر وارد باستمرار ، وهي ترتبط في جوهرها بثلاث مراحل: أولها، انهيار النظام السلطوي -وهو ما حدث فعلا في بعض الاقطار العربية

بينما لازالت شرعية نظم اخرى في تآكل مستمر ؛ بينما تتعلق المرحلة الثانية بعملية التحول الديمقراطي ذاتها والتي يتم من خلالها الانتقال من حكومة عسكرية أو سلطوية إلي حكومة مدنية منتخبة تحظى بالقبول الشعبي ، وفي هذا الإطار يمكن القول أن أكبر الإشكاليات التي تواجه مرحلة التحول الديمقراطي هي تحديد المسار، أو بعبارة أخرى مدى التوافق حول المسار الذي سيتم إتباع خطواته لتحقيق نظام حكم يتصف بالرشادة. في ظل هذا الطرح تأتي اشكالية الورقة على النحو التالي: كيف يمكن للاصلاح المؤسساتي المعزز بتحرير المجتمع المدني ضمانا لاصلاح منظومة الحكم في العالم العربي في مرحلته الحالية؟

للاجابة على هذه الاشكالية سنختبر الفرضية التالية: كلما توافق بناء الدستور الديمقراطي مع تمكين المجتمع المدني في العالم العربي كلما زادت الرقابة على مؤسسات الحكم وتم الحد من التسلط والفساد.

ان ما يزيد من تعقيد المسألة في الحالة العربية وما يهدد صدقية التحول الديمقراطي في المنطقة ؛ هو ضعف مسارات الاصلاح في الاقطار العربية التي لا ترى نخبها في مسار الاصلاح الا استراتيجية للباقاء والاستمرار وليس لبناء تنمية سياسية فعلية ، وإذا ما سلمنا أن ما تعيشه المنطقة العربية هو موجة تحول ديمقراطي فإنه يجب التنبيه أن المرحلة الإنتقالية قد تواجه مجموعة من التحديات التي تواجه عملية التحول ، ولعل اهمها هو ما يمكن التعبير عنه بمأزق الحيتة السياسية العربية وما يطبعها من ضعف البنى المؤسساتية وهشاشة المنظومة القانونية الحامية للحريات والمعززة للمجتمع المدني.

2. مأزق الحياة السياسية العربية ؛ من ضعف البدائل إلى وهن المشاركة:

تشغل عملية المشاركة السياسية مكانة بارزة في العمل التنموي عامة ، والعمل السياسي بوجه خاص، وتتداخل مع سائر جوانب عملية التنمية وتتخلل مراحلها وأبعادها ، وهذا يعني أن المشاركة السياسية في أبسط معانيها هي أي فعل طوعي يستهدف التأثير في اقتناء السياسات العامة وإدارة الشؤون العامة واختيار القادة السياسيين على أي مستوى حكومي ؛ محلي كان أم وطني، وهو ما يلاحظ غيابه في العالم العربي ، وان وجد فان مظاهره بعيدا عن التعبئة تتراوح بين الفتور والعزوف ؛ وذلك راجع لجملة من الاسباب المرتبطة باختلالات بنية الحياة السياسية العربية نذكر منها:

1.2 انشار الفساد و تراجع سيادة القانون؛ نحو تآكل هيبة الدولة:

بينت الدراسات ان حكم التسلط يؤدي الى تفشي ظاهرة الفساد على مختلف المستويات والذي يؤدي بدوره الى ازمات المشروعية ، وتُوَفّر بيئة الحكم التسلطي غياب مظاهر الحكم الرشيد واليات الديمقراطية من مبدأ الشورى والمشاركة السياسية ، وبالمقابل غياب الاستقرار السياسي وعدم تنظيم السلطة وما ينجم عنه من شخصنة الحكم داخل النظم التسلطية[2] ؛ ومنها العربية التي تعرف قصورا في التداول على الحكم ؛ ما يؤدي الى حالة من العنف تؤدي الى ازمة استقرار في الحياة السياسية وما ينجر عنها من استشراء الفساد في ظل ضعف البنى القانونية والمؤسساتية ، وتجدر هنا الاشارة الى هشاشة البنية القانونية اتجاه الديمقراطية في الحالة العربية مع التأكيد على النقص او الغياب التام للممارسة والتجربة الديمقراطية في بعض الاقطار ، غير أن عدم احترام القانون من قبل الحاكم أو الشعب هو أحد العوائق المانعة لتعزيز العمل الديمقراطي باعتبار الدولة الديمقراطية قائمة على العقلانية القانونية المتجسدة في دولة الحق والقانون ، وهذا العائق يعبر عنه بتراجع سيادة القانون وتآكل هيبة الدولة ، وهو ما يؤدى إلى المساس بأحد المبادئ الأساسية للديمقراطية ألا وهو مبدأ حكم القانون ، وهذا من خلال شيوع ظاهرة عدم تنفيذ بعض القوانين واللوائح جزئيا أو كليا او للامبالاة بها ، والتحايل عليها بإعطائها تأويلات مغايرة لنصوصها وجوهرها ، لا يتوقف الأمر في هذا الشأن عند ممارسات الأفراد فقط ، بل إن الكثير من الأجهزة والمؤسسات الرسمية التابعة للدولة تسلك هذا المنحى في مخالفة القوانين واللوائح وعدم تنفيذ الأحكام .

2.2 ضعف المعارضة السياسية وهشاشة البدائل الحزبية:

تلخص الأحزاب أكثر من أي شيء آخر طبيعة الحياة السياسية، فمن خلال دراسة الظاهرة الحزبية يمكن فهم التركيب الاجتماعي والاقتصادي للمجتمع، والعلاقات بين القوى الاجتماعية والإيديولوجيات السائدة فيه وأساليب العمل السياسي ، وكيفية أداء الوظائف المختلفة للنظم السياسية[3] ، غير أن نشأة الأحزاب السياسية وتطورها وتنامي دورها واجه صعوبات وعقبات عديدة على مستويات مختلفة في البلاد العربية نظرًا لظروف هذه المجتمعات وأوضاعها التي نجمت عن تخلفها وخضوعها للسيطرة الاستعمارية ثم تسلط دولة الاستقلال واستبداد النخب الحاكمة[4] ، وعلى الرغم من أن دولا عربية عديدة تأخذ في الوقت الراهن بالتعدد الحزبي ، إلا ان ضعف وهشاشة النظام الحزبي التعددي في معظم الحالات هو صفة عامة لها ، فالغالبية العظمى من الأحزاب السياسية المشروعة في دول مثل مصر والأردن واليمن وموريتانيا والجزائر وتونس هي أحزاب صغيرة تتسم بضعف قواعدها الجماهيرية ، أي أنها أحزاب بلا جماهير ، حيث تتمركز في دوائر اجتماعية وجغرافية ضيقة ، وهي في الغالب أحزاب أشخاص وليست أحزاب برامج ، مما يجعلها على هامش الحياة السياسية وهو ما يظهر بوضوح خلال الاستحقاقات الانتخابية ، كما يعاني النظام الحزبي في دول عربية عديدة من التشرذم السياسي

والفكري الذي يأتي في جانب منه كنتيجة للانشقاقات الحزبية الداخلية بسبب التنافس على رئاسة الحزب أو على مناصب قيادية فيه وبسبب استثمار النظام في هذه الأزمات ، كما نجد النظام الحزبي التعددي في معظم الدول العربية يعاني حالة واضحة من عدم التوازن ، حيث يوجد حزب كبير يستفيد من امكانات الدولة ويستمد قوته من تزعم "رئيس الدولة" له ؛ وفي المقابل توجد أحزاب صغيرة محدودة التأثير والفاعلية[5].

إذن ورغم وجود معارضات عربية عديدة ؛ إلا ان احدى اوجه التخلف السياسي في الواقع العربي أنه لا وجود لمعارضة فعالة وقوية ومستقلة وصادقة بشكل موسع ، وتلك الموجودة ورغم اختلاف مناهلها وبرامجها السياسية تحتوي على ذات المطالب المتعلقة بتطبيق الديمقراطية وتداول السلطة ووقف توريث الحكم ومكافحة الفساد ، وإلغاء القوانين الاستثنائية ، والسعي لصياغة دستور ديمقراطي يضمن حقوق وحريات المواطنين ، غير أنه وبسبب غياب تداول السلطة في المجتمعات العربية ، أصبح من المألوف وجود ما يمكن أن نسميه المعارضة الدائمة وما تطرحه من اشكالات ديمقراطية داخل كياناتها قبل كيان الدولة ، ويمكن القول أن معظم الأحزاب السياسية في الدول العربية أضعف من أن يكون لها دور فاعل ومؤثر في الحياة السياسية ، ولذلك فإن التعددية الحزبية في هذه الدول هي أقرب إلى نظام الحزب المهيمن أو المسيطر منها إلى التعدد الحزبي الحقيقي ، أي هي في الغالب تعددية شكلية وليست حقيقية.

إن غلق المجال السياسي أدى إلى وجود معارضة راديكالية تستخدم العنف نتيجة الاستبداد وما يمنحه من تضييق الحريات والحرمان من المشاركة السياسية وتدهور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية من جهة ، ومن جهة أخرى بات ملاحظا اليوم أن الكثير من قوى المعارضة العربية لم تجد لها فضاء تستطيع من خلاله أن تعرض برامجها إلا خارج بلدانها ، حيث اتخذت من الدول الغربية مراكز لمواجهة النخب الحاكمة في بلدانها ، تحت رعاية الغرب ما جعلها عرضة للوصف بالولاء والتبعية للخارج ، ما يدفع للتساؤل حول صدقية هذه المعارضة ومدى قدرتها على إحداث التغيير ، وعليه يمكن الحديث عن أزمة ثقة تعانيها المعارضة العربية ، فالشعوب العربية لم تعد تثق بقدرة المعارضة على التغيير وهو ما يقف وراء العزوف الانتخابي واللامبالاة.

هكذا يمكن تفسير تأخر الديمقراطية في بعض الاقطار العربية ليس بعدم جدية الأنظمة السياسية أو عدم نضج العملية السياسية فيها فحسب ؛ بل أيضا لضعف تأثير المعارضة وتشتت تنظيماتها ، وانصراف الناس عنها إلى انشغال كامل بجهادهم اليومي في سبيل ما أمكن من حياة كريمة!

3.2 أزمة الحياة الدستورية العربية وغلبة السلطة التنفيذية:

الدستور هو القانون الأسمى في الدولة فانه وهو ذو أهمية بالغة ، إنه أصل التشريعات الوطنية ومنطلق كل النصوص القانونية ، وهو الوثيقة المرجعية المحددة لشكل الدولة وتنظيم مؤسسات الحكم فيها ، في معظم الدول تحال إلى الدستور "مجموعة من التدابير المكتوبة أو العرفية التي تحدد هوية الدولة وتضبط تنظيم السلطات العامة وعلاقتها وتحدد حقوق المواطنين وواجباتهم"[6] ، كما يمكن اعتبار مبدأ الدستورية بوجه عام مرتبطا بدولة القانون؛ حيث مجال الحقوق الخاصة محمي ضد السلطة الدولة المطلقة ولو كانت شرعية ، ولن تكون تلك الحماية ممكنة إلا في ظل هيكلة السلطة السياسية بشكل قائم على توزيع فعلي للسلطة ، كما تعني "الدستورية" أيضا إيمان الفاعلين السياسيين بأن قواعد اللعبة السياسية المعبر عنها في نص الدستور جديرة بالاحترام، وهي أكثر أهمية من المصالح والمكاسب التي يمكن لأي فريق سياسي تحقيقها.

ويبرز مأزق الحياة الدستورية عربيا من خلال عدم رشادة ووضوح القواعد القانونية والدستورية المنظمة لشؤون الحكم والإدارة فهو من بين الموانع التي حالت دون تحقيق النقلة الديمقراطية في البلاد العربية ، حيث تتعدد مظاهر التأزم في ما يخص الحياة الدستورية ، فهناك الكثير من النقائص التي يمكن لها أن تعرقل تنظيمات المجتمع المدني والأداء الديمقراطي من هذه الناحية سواء فيما يتعلق بغياب الدساتير كلية في بعض البلدان العربية "كالسعودية" و"الجماهيرية" سابقا ، أو تأخر إصدارها في دول أخرى أو حتى بالنسبة للتناقضات الموجودة في مضامينها ، وهذا يعني أن هناك نقصا في الخبرة الدستورية للدول العربية حيث أن هذا النقص عرقل فكرة الانتقال بطريقة ديمقراطية إلى تجسيد الحكم الرشيد وتحقيق التنمية السياسية.

ورغم أن الدستور هو القاعدة القانونية المنظمة لشؤون الحكم والإدارة، فإنه في العالم العربي ليس الا مجموعة من النصوص والأحكام المستوردة والمنقولة عن دساتير المجتمعات الغربية، فما هي بذلك الا تعبير عن تجارب تاريخية وسياسية لا تتسق في كثير من الأحيان مع ظروف وأوضاع المجتمعات التي نقلت إليها، حيث لم يكن المراد عربيا "بالدساتير أن تكون وسيلة تساعد النظام على التعاطي مع مشاكله الموضوعية، بل يراد بها أن تكون واجهة يختبئ خلفها الحكام المعادون لمبدأ الدستورية"[7]، ومن ثم كثيرا ما تم إيقاف العمل به أو استبدل بغيره ، فضلا عما يحدث من خروج على أحكامه عند تعامل أجهزة الدولة مع المواطنين ، وعند هذا الحد نشير الى وجود الكثير من الشواهد التي تأكد أن تجربة تبني المواثيق الدستورية في الاقطار العربية لم تسهم كثيرا في ترسيخ مبدأ الدستورية كأحد أهم مرتكزات الحكم الديمقراطي ، بل عملت فقط على إيجاد أرضية لشرعنة السلطة القائمة ولو بصورة شكلية.

من مظاهر عدم ترسيخ مبدأ الدستورية عربيا نجد ميل الدساتير لتعزيز السلطة التنفيذية على حساب السلطات الأخرى ؛ على الرغم من أن بعض مواد هذه الدساتير قد تظهر حالة من التوازن بين السلطات، إلا أن واقع الحال يوضح سيطرة السلطة التنفيذية -التي

هي في الأساس سلطة الحاكم أو رئيس الدولة وامتداداته- على السلطة التشريعية[8] ، بينما من بين المبادئ الأساسية التي تحرص الدول الديمقراطية على تضمينها في الدساتير مبدأ الفصل بين السلطات، بشكل يضمن توزيع متوازن للصلاحيات والآليات الرقابية التي تمنع تفرّد أو هيمنة سلطة على أخرى، هكذا نجد أن الدساتير العربية في معظمها اتجهت نحو تضخيم دور السلطة التنفيذية وتعزيز هيمنتها على المؤسسات الأخرى ، "لتعبر هذه الدساتير عن خلل واضح في إدارة العلاقة بين السلطتين التشريعية والتنفيذية لمصلحة الأخيرة مع تركيز خاص على دور رئيس الدولة في إدراة العلمية السياسية" وتتجلى بوضوح هيمنة السلطة التنفيذية على السلطة التشريعية دستوريا من خلال تدخل الأولى في الاختصاص التشريعي للبرلمان بشكل مبالغ ، زيادة على تحكمها في الكثير من الآليات التي تضعف الدور الرقابي للبرلمان وتفقده صفة السلطة الفعلية الموازية أو القادرة على كبح سيطرة السلطة التنفيذية وهو من أبرز معوقات التحول الديمقراطي في شقه القانوني والمؤسساتي عربيا.

كما تبرز معضلة دور الدساتير العربية في تعطيل التحول الديمقراطي من خلال ما يمكن وصفه "بمحنة الدستور العربي"؛ وهو تعبير واضح على قدرة الأنظمة التسلطية في البلاد العربية على إعادة إنتاج نفسها وتجديد شرعيتها بأشكال مختلفة ، فاعتماد الوثائق الدستورية في معظم البلاد العربية لم يكن هدفه توطين الممارسة الديمقراطية بدعم الحكم الدستوري ، بل كانت غايتها إعادة إنتاج التسلطية بوجه ديمقراطي![9].

3. نحو إصلاح منظومة الحكم وتعزيز الاطار المؤسساتي :

لا خلاف عربيا في ضرورة اصلاح ادارة الحكم وترشيد عمليات اتخاذ القرار وتوسيع دائرة المشاركة فيها بغية تجاوز الركود وعقبات الاصلاح التي تتخبط فيها المنطقة، وعليه لابد من اصلاح الادارة العامة وتنمية انظمتها وأجهزتها وإعداد اطاراتها من بين المواطنين دون تميز لما لها من اهمية قصوى في رعاية الصالح العام وفي تجاوز ازمات التغلل التي باتت المنطقة العربية تعاني منها ، ولما لها من دور في حماية مصالح المواطنين من الفساد الذي استشرى بحكم أنساق الحكم من جهة ومن جهة ثانية سياسات الانفتاح الاقتصادي التي تفتح مجال الهيمنة في الدولة التي تفتقر الى ادارة عامة على مستوى الوظائف التوجيهية والرقابية المطلوب القيام بها في عصر العولمة[10]، وهو ما يقتضي تعزيز البناء الديمقراطي ودعائمه .

1.3 نحو صياغة دساتير عربية ديمقراطية:

يتضمن الإطار المؤسساتي-السياسي اساسا تعزيز مبادئ قانونية وسياسية تسمح بالانتقال الديمقراطي السلمي وإعطائه الضمانات اللازمة لحركته ونشاطاته ؛ وهي في تصورنا تبدأ اولا من خلال التوافق على دستور ديمقراطي يقر التعددية ويضمن الحقوق والحريات ويضمن وجوبا وبشكل صارم استقلالية القضاء التامة ، وهذا يقتضي ارساء اسس شرعية دستورية جامدة غير قابلة للتعطيل ؛ وذلك من أجل ضمان أكثر لعملية التحول الديمقراطية وإدارة اوجه الاختلاف في الاراء والاجتهادات والتعارض في المصالح بشكل سلمي ، ويتم ذلك بإرساء منهج سياسي يمكنه التعبير عن المصلحة العامة بشكل اكثر موضوعية عندما يتم النظر الى الدولة باعتبارها مؤسسة تقف من جميع المواطنين على مسافة واحدة ، وعندما يتم الفصل بين اشخاص الحكام وشخصية الدولة والمصالح العامة التي يجب على الدولة أن تمثلها ، وعادة ما يتم وضع الدساتير الديمقراطية الجديدة في هذه المرحلة التي تعيسها المنطقة العربية ، وبعد إجراء أول انتخابات ديمقراطية وهي بمثابة الانتخابات التأسيسية ؛ كما حدث بجنوب افريقيا حيث جرت الانتخابات عام 1994 وانتهى وضع الدستور عام 1997 ، وفي البرازيل وضع الدستور عام 1988 بعد سنوات من التحول ، وفي بولندا وضع الدستور عام 1997 بعد أن تم تعديل الدستور عام 1992 عقب الحراك الذي بدأ عام 1988 ، وفي المكسيك لم يتم وضع دستور جديد حيث استمر العمل بدستور 1917 إلى اليوم مع إجراء تعديلات عديدة عليه[11].

وبما أن الدستور هو أسمى قوانين الدولة فلا يجوز أن تتناقض مواده مع أنموذج النظام السياسي الذي تنشده المجتمعات العربية التواقة للحكم الرشيد ، وأن تتوافق مع الشرعية الدولية لحقوق الإنسان ، ويعني ذلك ضرورة تصحيح الأوضاع الدستورية في البلاد العربية بتعديل المواد التي تتعارض مع المتطلبات الديمقراطية الفعلية ، مع إزالة الفجوة بين نصوص الدساتير وأهداف المجتمع في التطور الديمقراطي وذلك بما يضمن ما يلي[12]:

- الفصل بين السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية فصلا واضحًا وصريحًا ؛
- ضمان تداول السلطة بالطرق السلمية دوريًا عن طريق إقامة انتخابات ديمقراطية دورية حرة ونزيهة ، تضمن عدم احتكار السلطة وتضع سقفًا زمنيًا لتولي الحكم ؛
- إصلاح المؤسسات والهياكل السياسية والإدارية بما يضمن ادائها الديمقراطي السليم ؛
- إطلاق حرية تشكيل مؤسسات المجتمع المدني في إطار الدستور والقانون ، وضمان حريتها في التمويل والحركة ؛

- تحرير وسائل الإعلام من تأثير وهيمنة الحكومية والتجسيد الواضح لحرية التعبير ؛
- إقرار التعددية السياسية الكافلة لتداول السلطة وحرية التعبير عن الرأي والمصالح والانتخاب ، مادام هدف التعددية السياسية وسبب وجودها هو إنشاء الطريقة المؤسسية التي تسمح لأحد أطراف التعددية بالوصول إلى السلطة مكان الطرف المسيطر.

2.3 ضمان التعدد وكفالة الحريات العامة:

يتضمن الحال العربي ضرورة إزالة مظاهر الاحتقان السياسي بين الحكم والمعارضة في الأقطار العربية ، وذلك بطرح تصورات عملية لحل بعض قضايا الصراع والمواجهة بين الجانبين ، وبالذات فيما يتعلق بتمكين مختلف القوى بما فيها القوى السياسية من التعبير السياسي الرسمي ، وسد الفجوة بين التعددية السياسية والتعددية المجتمعية ، فمن هذا المنطلق يمكن دفعها إلى المساهمة في تحمل مسؤولية الإصلاح السياسي والاجتماعي ، وإذا كان يتعين على النظم الحاكمة أن تعيد النظر في سياساتها وممارساتها بالشكل الذي يخفف من حدة التوتر في المجتمع ، فإنه يتعين على قوى المعارضة أن تطور برامجها وآليات عملها ؛ والعمل من أجل تثبيت وتدعيم عمليات الانتقال نحو التعددية السياسية التي تمت في بعض الأقطار العربية ، حتى لا يتم التراجع عنها ، وهذا لا يتحقق إلا من خلق وتدعيم القوى الاجتماعية والفكرية التي تدافع عن الديمقراطية ، كما يتعين دفع ومساندة خطوات التحديث السياسي ، والعمل من أجل توسيعها ، وكل هذا في إطار التسليم بأن الديمقراطية لا تقدم حلا سحريًا لمشكلات المجتمعات العربية ، لكنها تمثل إطارًا أكثر ملاءمة لمواجهة هذه المشكلات[13].

كما يجب الاشارة أنه إلى جانب حقوق الإنسان هناك حريات عامة يجب أن تكون ممارستها بالنسبة إلى جميع المواطنين مضمونة فعليًا ، ومن بينها ثلاث حريات عامة لا تقوم لنظام الحكم الديمقراطي قائمة ما لم يتم توفير المتطلبات المؤسسية اللازمة لممارستها على أرض الواقع وهي[14]:

- **أولا-حرية التعبير:** وهي حق كافة المواطنين الفعلي والمؤيد بحماية القانون فرديا وجماعيا ، وعلى الأخص حق التعبير السياسي بما في ذلك نقد الحكام ونقد تصرفات الحكومة ومنهجها ، ونقد التوجهات السياسية المسيطرة.
- **ثانيا-حرية المعلومات:** وهي حق المواطنين الفعلي والمؤيد بحكم القانون في الوصول إلى مصادر المعلومات وتداولها ، وعلى الأخص حق الوصول إلى المعلومات البديلة لمصادر المعلومات المعلنة رسميًا ، وتداولها بالقدر اللازم لتحري الحقيقة الواجب معرفتها لاتخاذ القرارات الجماعية الملزمة ، وتشمل هذه الحرية واجب السلطات القيام بتسهيل الوصول إلى مصادر المعلومات البديلة ، وتشجيع نشرها وتداولها ، ومعاقبة كل من يحول بشكل كبير غير قانوني دون وصولها إلى مريديها.
- **ثالثا-حرية التنظيم:** وهي حق جميع المواطنين في حرية التنظيم من خلال تشكيل منظمات غير حكومية مستقلة ، والانضمام إليها ، ويشمل هذا الحق إضافة إلى تشكيل كافة أنواع المنظمات غير الحكومية عامة ، حق التنظيم السياسي مثل تشكيل الأحزاب السياسية وجماعات المصالح وحق الانضمام إلى القائم منها ، بهدف الوصول إلى السلطة ، أو التأثير في قرارات الحكومة من خلال الانتخابات ، أو غيرها من الوسائل السلمية.

3.3 ترسيخ وتوسيع قاعدة المشاركة السياسية:

في سبيل حكم ديمقراطي يتوجب كذلك ترسيخ وتوسيع قاعدة المشاركة ولن يتم ذلك من دون بناء المؤسسات السياسية التي تكفل إيمان الفرد والجماعة بضرورة التحول الديمقراطي عبر الجانب المؤسسي والتنظيمي ، على أن يكون ذلك دائرا في إطار ثقافي يقبل بالديمقراطية والتعدد سبيلا إلى النهضة والتقدم عموما[15] وتجسده المشاركة السياسية ، بحيث تمثل في العملية السياسية شرائح المجتمع كافة بمختلف توجهاتها السياسية وانتماءاتها ، فضلا عن أن تكون ضامنة وقادرة على استيعاب الشرائح الاجتماعية الجديدة ومطالبها المتصاعدة ، وهنا تأتي مسؤولية المؤسسات السياسية التي ينبغي أن تكون لها القابلية على التكيف مع التغيرات الحاصلة في المجتمع ، وفي الوقت نفسه قادرة على استيعاب مطالبها ، وبهذا الإجراء يمكن ضمان عدم التهميش أو الاستبعاد أو الإقصاء لأفراد المجتمع من العملية الديمقراطية ، وتعد مشاركة المواطنين في العملية السياسية دلالة واضحة على عمق التطور السياسي للمجتمع ، وتؤدي دورا حيويا في ديناميات بناء الامة ، كما أنها تمثل الية سياسية قديرة لها تأثيرها الفاعل في تطوير أنماط جديدة من الولاء السياسي وبلورتها ، من شأنها ترسيخ الوعي بالذات ، وتعميق الوعي بقضايا المواطنة[16].

4.3 اصلاح المؤسسات الامنية وتحييد الجيوش العربية:

تكمن مفاتيح الإصلاح الأمني في ابعاد الجيوش العربية عن الحياة السياسية ودسترة مهامها في حماية الكيانات الوطنية ما يجعلها تسمو فوق كل شوائب التقسيم التي قد تنجم عن الحياة السياسية وهو كفيل بجعلها اهم عناصر الوحدة الوطنية بابعادها كذلك عن كل اشكال الطائفية والقبلية وجعل ولائها الوحيد للوطن ، كما أن

السياسية الامنية الرشيدة تقتضي تسخير جهاز الشرطة وتمكينه في مواجهة الجريمة بأنواعها المختلفة ، مع الاهتمام بالتحديث المستمر والتدريب والتطوير التكنولوجي تحت إشراف قيادات محترفة قادرة على القيادة والوصول إلى الهدف في أقل وقت وبجودة أداء عالية ، مع التشديد على وجوب خضوع الشرطة للرقابة والمحاسبة على مستوى الأداء والحرفية في العمل والتعامل مع الجمهور والتواصل معه جواريا وباستمرار ، لقد بات ذلك ضروريا بعد أن أدى تناقص الشرعية في بعض الاقطار العربية إلى اعتماد النظام بشكل متزايد على أجهزة الأمن التي استغلت مركزيتها وسطوتها لتضييق الخناق على المواطنين من جهة ، ولتطوير أذرع اقتصادية وشبكات فساد من جهة أخرى في بعض الاقطار[17].

قد يكون من السهل حين تفحص العلاقة بين المناخ الامني وعملية الانتقال الى الديمقراطية ، أن نفترض أنه عندما يكون بلد ما معرضا لانعدام الامن ، فانه يشهد نكوصا عاما في عمليات الاصلاح الديمقراطي ، كما يمكن القول أن مناخا اقليميا مستقرا يمكن أن ينتج تقدما في مسار الاصلاح بما يوجه الجهود الى تحقيق التنمية بدل الانفاق على التسلح وحماية الحدود[18].

4. تمكين المجتمع المدني واعادة تشكيل الرأسمال الاجتماعي:

لا ينبغي النظر للبناء الديمقراطي من منظور احادي ، أي على أنه مجرد صياغة دستور ديمقراطي وإقامة مؤسسات راسخة مبنية على أسس عقلانية ، وإنما ينبغي النظر اليه ايضا وفق معادلة التوازن والتوافق بين التكوين السياسي والتكوين الاقتصادي والاجتماعي ، فالمكونات الاقتصادية والاجتماعية في أي دولة هي التي تهيئ الظروف الموضوعية اللازمة لبناء الديمقراطية ، وذلك يقتضي حتما في الحالة العربية بناء التنمية المستدامة عن طريق تجاوز الاقتصاد الريعي ومحاربة أشكال الفساد مع لزوم تجاوز الوهن المعرفي وتحسين مستوى التعليم بما يضمن بيئة ملائمة لانتشار ثقافة مدنية ديمقراطية.

1.4 التأسيس لتنمية مستدامة ومحاربة الفساد:

بما أن البناء الاقتصادي والاجتماعي لا ينفصلان عن البناء السياسي ، فانه يتوجب في المنطقة العربية الشروع في التنمية الانسانية الشاملة والمستدامة مع وضع حد للاقتصاد الريعي وما خَلَّفَهُ من اشكال للفساد ؛ فالنفط العربي بمقدار ما وفّر من ثروات للبعض وفّر بالموازاة تهديدات وخللا في بنية النظام والمجتمع العربي ، فالثروة الريعية عمقت الخلافات والفروق السياسية والاجتماعية والاقتصادية وأغرت بالسيطرة على المنطقة في ظل الوهن العربي ، فدفع عامة العرب ثمن النفط تضحيات دون التنعم بعائداته ، فغالبية السكان في العالم العربي عاشت حالة الفقر[19].

ان تجاوز هذه المعضلة يقتضي "اخضاع عائدات النفط الصناعية وصادراته لاعتبارات المصلحة الوطنية ، وعلى ذلك أن يتزامن مع الشروع في بناء قاعدة اقتصادية بديلة تستفيد من امكانيات النفط من اجل اعداد اقتصاديات المنطقة تدريجيا لعصر ما بعد الاعتماد على الريع ، وذلك من خلال تنمية نشاطات انتاجية ذات جدوى اقتصادية يشارك فيها القطاع الخاص الوطني ، قادرة على تحويل الميزات النسبية التي يتيحها النفط والغاز الطبيعي في الوقت الحاضر للمنطقة الى ميزات تنافسية قادرة على الصمود في وجه تحديات العولمة والانفتاح الاقتصادي ، مع تصحيح التوجهات الخاطئة للقطاع الخاص وتنمية قدراته الايجابية وتعزيز سعيه للاستثمار في القطاعات المجدية ضمانا لصالح الأجيال القادمة"[20] ، كما أن مكافحة الفساد المقوض للديمقراطية والمهدد للتنمية والمهدر لها بات ضرورة ملحة وهو يقتضي دون أدنى شك:

- تعزيز وتقوية دور أجهزة الضبط والرقابة الموثوق بها في كشف ورصد أشكال الفساد وممارساته ، وأن تكون هذه الأجهزة الرقابية محمية ؛
- سن التشريعات وقوانين صارمة ورادعة ، تضمن محاسبة الفاسدين للتقليل من مظاهر الفساد من أجل حماية النشاط الاقتصادي ، ومنع هدر المال العام ؛
- تنمية الدور الجماهيري في مكافحة الفساد وذلك من خلال العمل على خلق رأي عام وثقافة عامة ترفض الفساد دينياً وأخلاقياً واجتماعياً وسياسياً ، وعدم تفضيل المصلحة الخاصة على المصلحة العامة وهذا يتم من خلال وسائل الإعلام المختلفة والمؤثرة ؛
- ضرورة تكاتف وتعاون جهود مؤسسات القطاع العام والخاص في ممارسة الفساد والحد من انتشاره في الدولة والمجتمع وذلك من خلال استراتيجيات معينة ومحددة ؛
- العمل على تعزيز مبادئ العدل والمساواة إنهاء كل أشكال الفساد من خلال منظومة قانونية للحفاظ على المال العام ومنع التعدي عليه.

هكذا صار لزاما الاستناد على نظام اقتصادي يرتكز على دور أكبر للقطاع الخاص الوطني والمبادرات الفردية ، بما يسمح للأفراد بإشباع حاجاتهم الأساسية بعيدًا عن الدولة ، التي يجب أن يقتصر دورها اقتصاديا على وضع القواعد التنظيمية للأنشطة الخاصة ، والقيام ببعض المشروعات والصناعات التي يعجز القطاع الخاص عن القيام بها[21] ، مع ضرورة حماية الطبقات الاكثر هشاشة والبحث عن حلول لمشكلة التهميش الاجتماعي ، وهي مشكلة تعاني منها العديد من الأقطار

العربية ، مع إعادة النظر بصورة جادة في السياسات العامة في الأقطار العربية ، بحيث تتم مواجهة الاختلال الاقتصادي والاجتماعي والثقافي العميق في هذه الاقطار مع ضرورة اشراك المجتمع المدني في ذلك[22] وهو ما بات ضرورة ملحة ، فثمة حقيقة يدركها العقل ويؤكدها التاريخ ؛ وهي أنه لا توجد وصفة رسمية او خريطة جاهزة يتم نسخها او استعارتها او استيرادها من خارج حدود دولة ما لانجاز مشروع البناء الديمقراطي فيها ، فالبناء الديمقراطي ترتسم معالمه وتكتمل مقومات تشييد صرحه من داخل الدولة لا من خارجها ، أي أنه يتحقق من خلال قدرة وتفاعل المكونات الاجتماعية للدولة والتي يمكن فهمها في اطار ما يعبر عنه بالرأسمال الاجتماعي[23].

2.4 تعزيز دور المجتمع المدني في تحقيق المواطنة وزيادة المشاركة السياسية:

يشكل الاهتمام بالمجتمع المدني وترقيته وتنميته حجر الاساس في أي تغيير ديمقراطي سلمي ، فالمجتمع المدني الحر والمستقل كان دوما الدرع الواقي ضد التسلط والطغيان ، اذ يقع على عاتق تشكيلات المجتمع المدني المساهمة في تنمية الحياة السياسية مع المشاركة في الحياة الاقتصادية القائمة على التنمية المستدامة ، إلا أنه وفي البلاد العربية ظلت مؤسسات المجتمع المدني لحقبة طويلة من الزمن حبيسة سلطان وإرادة الدولة التي سلبت من المجتمع وظائفه الحيوية واحتكرتها لنفسها ، وجردت المواطنين من حقوقهم السياسية ومنها حق المشاركة في الحياة السياسية ، وحق التعبير عن أرائهم المستقلة[24] ، وعليه وجب تمكين المجتمع المدني في العالم العربي بتوفير الشروط الموضوعية لذلك بما يمكنه من تحقيق ادواره التاريخية ، حيث يمكن أن يساهم في بناء درع واق للديمقراطية بتشكيل مجتمع قادر على الانتفاض في الوقت الذي تخل السلطة فيه بالعقد الاجتماعي القائم ، ولن يتحقق ذلك إلا اذا امتلك قدرا من الاستقلالية عن الدولة وحقق قفزة نوعية في وعي الامة[25].

لقد بات لزاما على النخب الحاكمة بصفتها القابض على زمام الامور تغيير الموقف السلبي تجاه المجتمع وكفالة حرية التنظيم وهذا يقتضي النظر في القوانين الموجودة وإصدار قوانين ديمقراطية للأحزاب والنقابات والجمعيات الثقافية والفكرية والمهنية تسمح بقيامها وتضمن حرية التعبير والتنظيم على ارض الواقع حتى يتكون المجتمع المدني المشارك وينمو الرأي العام المستنير والفعال[26] ، وفي حال تحرر المجتمع المدني من قيود السلطة والتبعية لها فانه كفيل بقيادة عملية التحول الديمقراطي وحل مختلف ازمات التنمية السياسية في حال وجد ارادة سياسية صادقة من النخب الحاكمة عربيا ؛ أكانت النخب الاصلاحية التي ادركت ضرورة التغيير ؛ ام تلك التي اوصلتها الثورات والانتفاضات ، كما لا بد من اطار ثقافي إذ أن المجتمع المدني لا ينشط فقط لوجود هياكل تنظيمية تستقل رسميا عن السلطة ، فلا قيمة لهذه الهياكل ما لم تدعمها ثقافة مواكبة تشدد على ضرورة تقيد السلطات بحدود معينة في تعاملها مع المواطنين مع احترام حقهم في التنظيم والاجتماع والتفكير ، وأن لا يقتصر الأمر على مجرد المعرفة بمثل هذه الحقوق وإنما تقترن المعرفة بالتمسك بقيم أخلاقية وبأنماط من السلوك المنسقة معها وهذه العناصر تتجسد في الثقافة الديمقراطية[27] ، كما لا يتم التمكين للمجتمع المدني عربيا إلا بتحقيق قفزة معقولة من التطور الاقتصادي والاجتماعي ، فالمجتمع المدني يُفتَرَض أن يقع ضمن مجتمع متقدم صناعيا وخال من العنف السياسي ، توحده الديمقراطية والاستقرار السياسي ، وهو ما يبرر حاجة المجتمع المدني إلى التقدم الاقتصادي[28].

يشكل المجتمع المدني الأداة الامثل لتتجاوز الامة أزمة الهوية التي تعانيها ، وهو ما يعني ضرورة توحيد الجهود بشكلها المؤسسي والمجتمعي بما يتيح أكبر قدر من احتواء الظاهرة منعًا لاستفحالها واستثمار الفواعل الخارجية فيها بما يبعد مجتمعاتنا عن البناء الديمقراطي ، وفي هذا الصدد تظهر خاصية التعدد في تركيب وتشكيل مؤسسات المجتمع المدني ، فهو قائم على أنساق جزئية متضامنة وهو أحد المصادر الكبرى لنمو العمليات السياسة السلمية ، وهو القادر على تنشئة الشباب على الانخراط الطوعي وتجاوز الانتماءات الضيقة من خلال تأطير المنتسبين اليه والمتفاعلين معه بما يسمح بتجاوز التناثر والتناقض وجعل المجموع المتنافر يتصرف كوحدة وينتج إرادة موحدة ، ولو أرادت الدولة أن تحل محل المجتمع المدني وتصرفت على أساس أنها نمط التنظيم الجامع للنشاطات الاجتماعية لأجهزت على فرص التحول الديمقراطي السلس[29] ، وهو ما عرفته جزئيًا العديد من الدول العربية من قبل ؛ حيث اخترقت الدولة المجتمع وأحكمت قبضتها عليه ، وهو ما يجب تجاوزه في المرحلة الراهنة من اجل تحول ديمقراطي صادق مفض الى حكم رشيد ، فليس خافيا أن الركن الجوهري لقيام مجتمع مدني هو توفر إرادة الفعل الحر والطوعي[30] ، فانتظام الأفراد في مؤسسات المجتمع المدني يكون فعلا إراديا حرا وهكذا تتميز مكونات المجتمع المدني عن باقي التكوينات الاجتماعية المفروضة والمتوارثة المبنية على عن علاقات القرابة الجبرية التي تقوم عن النسب والمصاهرة والمجاورة كالعلاقات القبلية والطائفية والمذهبية الضيقة ، والتي لا زالت تسود في بعض الاقطار العربية ولا زالت تعمل باستمرار على تقويض الفعل الديمقراطي والحد من فرص الانتقال الى حكم رشيد.

كما بات دور المجتمع المدني العربي في تفعيل المشاركة السياسية جليا في هذه المرحلة الجديدة ، بعد أن كانت الاسباب المفضية فيما مضى

الى وهن المشاركة السياسية هي غياب الإدراك والوعي الناجم عن مجموعة من العوامل التي تخلفها التسلطيات ؛ مثل الأمية والتعتيم الإعلامي والإحباط وفتور الحوافز وحالات الطوارئ ، وغياب العدالة الاجتماعية وسواد الاوجه السلبية للبيروقراطية ، وبعد أن كانت تنظيمات المجتمع المدني المستقلة عربيا غائبة على مستوى ساحة المشاركة السياسية ؛ بما أدى جزئيا إلى خلق أزمة المشاركة السياسية التي تمثل احدى السمات البارزة للحياة السياسية في العالم العربي ، وهو ما يعني ضرورة تجاوز العلاقة الاستثنائية بين الدولة والمجتمع المدني وفي مقدمتها إخفاق الهيئات والمؤسسات المدنية والأحزاب في مواجهة السلطة القهرية للدولية ، ثم الانتقال الى تعزيز جملة العناصر الضرورية للقيام بالنشاط السياسي والمدني الفعال ، وفي مقدمته نشر الوعي والرؤية الصحيحة الموضوعية والقدرة والتنظيمية واستقلالية التمويل[31] والموارد وتعزيز الجاهزية والقدرة على التغلغل والانتشار ؛ مع الاعتماد على القطاع الخاص وهي احدى اليات الحكم الرشيد ، وهو ما يسمح بتعزيز المشاركة السياسية للمواطن العربي عن طريق احياء روح الموطنة باعتبارها مجموع الحقوق والمسؤوليات التي تربط الأفراد بالدولة على قدم المساواة وبغض النظر عن الاختلاف بينهم ، وهي مصدر شعور الأفراد بالولاء وللانتماء بما يشجعهم على الاهتمام بالشؤون العامة وتوجيه الانتقادات للسياسات الحكومية والسعي للتأثير عليها إيجابا وهذه الروابط المعروفة بالمواطنة هي مفتاح تحقيق التماسك في المجتمع ككل ، حيث تغرس مشاعر الانتماء إلى الجماعة الصغيرة في الشعور بالولاء للجماعة الكبيرة [32].

مهما يكن فإننا ندرك اليوم أن الممارسات الطويلة للدولة التسلطية العربية قد أدت إلى مجموعة مترابطة من الظواهر السياسية والاجتماعية والثقافية انقلبت لصالح التحول الديمقراطي في المنطقة ، ووجب على تنظيمات ومؤسسات المجتمع المدني الاستثمار فيها سلميا بغية تحقيق التغيير المنشود في الوصول الى انظمة تتمتع بشرعية عقلانية مبنية على حكم المؤسسات وتكون من اختيار الشعب المقتنع بها والواثق فيها ؛ أبرزها ظهور الثقافات المضادة للدولة التسلطية والمعادية لخطابها الابوي التقليدي ، وبروز حركات سياسية واجتماعية فعالة وقادرة على تعبئة الجماهير ، وكذلك بروز تيارات شبابية ديمقراطية مضاد للتسلطية تسعى إلى إحياء المجتمع المدني من خلال تشكيل الأحزاب السياسية المعارضة ، وتكوين جمعيات حقوق الإنسان ، وتفعيل المؤسسات الاجتماعية والثقافية المستقلة عن سلطة الدولة[33]، والتي من شأنها اعتناق النضال الصادق من اجل التحول الديمقراطي واستغلال ما تمنحه "التسلطية التنافسية" من هامش مناورة يتمثل في امكانية التنظيم ووجود الانتخابات الدورية وتعددية وسائل الاعلام ؛ ما قد يؤدي تصاعديا عن طريق المنافسة وتضييق الخناق على ممارسات التزوير من تحقيق تحول ديمقراطي على طريقة الثورة البرتقالية في أوكرانيا.

5. خاتمة:

إنّ الحديث المتجدد عن التحول الديمقراطي في الاقطار العربية يرتبط حتما بضرورة تفكيك بنى الاستبداد بشكل نهائي وصياغة تصور جادّ لترشيد الحكم ؛ ولعلّ ما حدث في الأعوام القليلة الماضية من تحوّلات ؛ يشكّل مؤشّرا قويّا على الإرادة العربية المراهنة على التحول في اتجاه تجاوز غياب الديمقراطية وتحقيق رشادة الحكم والتمتع بميزات الديمقراطية لصالح الجماهير العربية التي باتت أجيالها الجديدة اكثر تحررا ، وذلك مهما كانت طبيعة الخلفيات الكامنة وراء هذه التحولات ، ومهما تعددت المعيقات والفرص التي تواجهها ، فقد جاء نداء التحول الديمقراطي في الاقطار العربية تعبيرا عن الأزمة التاريخية التي دخل فيها النظام الأبوي التسلطي القديم المتآكل ، وإذا كانت الديمقراطية لم تُحَقِّق بعد في البلاد العربية نقلة نوعية على مستوى الممارسة العملية ، إلاّ أنّها حقّقت على صعيد الوعي قفزة هائلة دون أدنى شك ، بعد ما أصبح من الواضح أن نظم الحكم العربية التقليدية هي الذي قاد إلى الفشل على جميع المستويات ، وهي نفسها من يصنع أكبر القيود ضد فرص التحوّل الديمقراطي في البلاد العربية وما يتعلق به من تحقيق التنمية وتحرير الأرض من جهة ؛ ومن ترسيخ للديمقراطية وحقوق الإنسان من جهة أخرى. وعليه فانه لا مناص من تحديد ضمانات التحول الحقيق الى هذا الشكل الجديد من الحكم عن طريق تعزيز الحريات والحقوق وصياغة العمليات السياسية صياغة ديمقراطية يحميها الدستور ، كما لابد من اشراك المجتمع المدني لسد الفراغ بين اجهزة الدولة والمواطنين بغية تحقيق المشاركة الحقيقة التي هي وحدها من سيمكن من تحقيق دولة المواطنين المدنية الحرة في البلاد العربية.

6. قائمة المراجع:

أ-الكتب باللغة العربية:

إبراهيم ؛ حسنين توفيق ، **النظم السياسية العربية الاتجاهات الحديثة في دراستها**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية ، 2005.

بجك ؛ باسيل يوسف ، (وآخرون)، **الدستور في الوطن العربي عوامل الثبات وأسس التغيير**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2006.

براون ؛ناتان جون، **دساتير من ورق: الدساتير العربية والسلطة السياسية**، (ترجمة محمد نور فرحات) ، مصر: إصدارات سطور جديدة، 2010.

بركات؛حليم ، **المجتمع العربي في القرن العشرين ، بحث في تغير الأحوال والعلاقات** ، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2000.

الخزرجي ؛ ثامر كامل محمد، **النظم السياسية الحديثة والسياسات العامة- دراسة معاصرة لاستراتجية إدارة السلطة**، الأردن: دار مجدلاوي، 2004.

الصبيحي ؛أحمد شكر، **مستقبل المجتمع المدني في الوطن العربي**، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية،2000.

العلوي ؛ سعيد بن سعيد ؛ (وآخرون)، **المجتمع المدني في الوطن العربي ودوره في تحقيق الديمقراطية** ، ط2، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2001.

فوكوياما ؛ فرانسيس، **الثقة: الفضائل الاجتماعية ودورها في خلق الرخاء الاقتصادي**. (ترجمة: معين الامام ، مجاب الامام) ، دمشق: *RAM*. 1998

الكواري؛علي خليفة؛ (وآخرون) ،**المسألة الديمقراطية في الوطن العربي**، بيروت:مركز دراسات الوحدة العربية، 2000.

مبادرة الاصلاح العربي، **حالة الاصلاح في العالم العربي 2009-2010 ، مقياس الديمقراطية العربي : التقرير السنوي** ، مبادرة الاصلاح العربي والمركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية ،2010.

مبادرة الاصلاح العربي ، **مشروعات المبادرة الأمنقراطيات العربية وإصلاح القطاع الأمني** ، مصر: مبادرة الاصلاح العربي، 2012.

هلال؛ علي الدين. مسعد ؛نيفين، **النظم السياسية العربية: قضايا الاستمرار والتغيير**، ط3، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2005.

والي؛خميس، **إشكالية الشرعية في الأنظمة السياسية العربية**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية،2003.

ب_الكتب باللغة الاجنبية:

Dabashi.H.**The Arab Spring :end of Postcolonialism** ,London :. Dar-Zed. 2012

Daguerre.A. (et autres) ,**L'opinion ...et le sabre : les mécanismes de confiscation de l'etat et renforcement du pouvoir : Démocratie et Droits Humains en Syrie**, (Traduit par: Ahmed Manai, Hakim Arabdiou), Paris: Ed Eurabe. 2001.

Macpherson. C. B. **The Real World of Democracy**, New York : Oxford University Press. 1975.

Manser.G. Higgins.R . **volantarisme at the crossraods,** New York: service association of America. 1976.

ج-المجلات:

ثابت ؛أحمد، "التعددية السياسية في الوطن العربي: تحول مقيد وآفاق غائمة"، **المستقبل العربي** ، العدد 155، 1992.

قنديل؛ أماني، "تطور المجتمع المدني في مصر"،**مجلة عالم الفكر**، العدد 03، 1999.

لعروسي؛ محمد عصام،"الانقلابات العسكرية وأزمة الديمقراطية في موريتانيا"، **مجلة الديمقراطية** ، العدد 32، 2008.

فوكة؛ سفيان،"دور الدستور الديمقراطي في إرساء مبادئ الحكم الرشيد"، **مجلة القانون والمجتمع** ، العدد 03، 2014.

البيومي ؛غانم ابراهيم ، "مبادرات المجتمع المدني العربي للإصلاح السياسي"، العدد 7، 2006.

د-مواقع انترنت:

الكواري ،علي خليفة، " الأهداف الوطنية الكبرى ومكانة الديمقراطية بينها - حالة أقطار مجلس التعاون لدول الخليج العربية " ، منشور في موقع: **علي خليفة الكواري**، رابط : http://dr-alkuwari.net/node/140.html ، تاريخ الاطلاع: 2019/12/21.

7. هوامش:

[1]) Macpherson. C. B. **The Real World of Democracy**, New York: Oxford University Press. 1975. p.23.

[2]) Daguerre.A. (et autres) .**L'opinion ...et le sabre : les mécanismes de confiscation de l'etat et renforcement du pouvoir : Démocratie et Droits Humains en Syrie**, (Traduit par: Ahmed Manai, Hakim Arabdiou)،. p51. 2001, Paris: Ed Eurabe

[3]) ثامر كامل محمد الخزرجي، **النظم السياسية الحديثة والسياسات العامة- دراسة معاصرة لاستراتجية إدارة السلطة**، الأردن: دار مجدلاوي، 2004، ص113.

[4]) أحمد شكر الصبيحي، مستقبل المجتمع المدني في الوطن العربي، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية، 2000، ص99.

5) حسنين توفيق إبراهيم ، **النظم السياسية العربية الاتجاهات الحديثة في دراستها**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية،2005. ص.ص168-169.

6) علي الدين هلال، نيفين مسعد، **النظم السياسية العربية: قضايا الاستمرار والتغيير**، ط3، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية. 2005 ،ص131.

[7]) ناتان جون براون، **دساتير من ورق: الدساتير العربية والسلطة السياسية**، (ترجمة محمد نور فرحات) . مصر: إصدارات سطور جديدة، 2010، ص46.

[8]) خميس والي ، **إشكالية الشرعية في الأنظمة السياسية العربية**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية،2003،ص54.

[9]) باسيل يوسف بجك ، (وآخرون)، **الدستور في الوطن العربي عوامل الثبات وأسس التغيير**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2006، ص36.

[10]) علي خليفة الكواري،" الأهداف الوطنية الكبرى ومكانة الديمقراطية بينها - حالة أقطار مجلس التعاون لدول الخليج العربية " ، منشور في موقع: علي خليفة الكواري، رابط : http://dr-alkuwari.net/node/140.html ، تاريخ الاطلاع: 2019/12/21.

[11]) سفيان فوكة، "دور الدستور الديمقراطي في إرساء مبادئ الحكم الرشيد"، **مجلة القانون والمجتمع** ، العدد 03، 2014،ص211.

[12]) ابراهيم البيومي غانم، "مبادرات المجتمع المدني العربي للإصلاح السياسي"، العدد 7، 2006، ص 24.

[13]) حسنين توفيق إبراهيم ،" بناء المجتمع المدني :المؤشرات الكمية والكيفية" ، في كتاب : سعيد بن سعيد العلوي (وآخرون)، **المجتمع المدني في الوطن العربي ودوره في تحقيق الديمقراطية** ، ط2، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية ،2001 ،ص713 .

[14]) علي خليفة الكواري (وآخرون) ، **المسألة الديمقراطية في الوطن العربي**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2000، ص50.

[15]) أحمد ثابت ، "التعددية السياسية في الوطن العربي : تحول مقيد وآفاق غائمة" ، **المستقبل العربي** ،العدد 155، 1992،ص 04.

[16]) محمد عصام لعروسي،"الانقلابات العسكرية وأزمة الديمقراطية في موريتانيا"، **مجلة الديمقراطية** ، العدد 32، 2008، ص 142.

[17]) مبادرة الاصلاح العربي ، **مشروعات المبادرة الأمنقراطيات العربية وإصلاح القطاع الأمني** ، مصر: مبادرة الاصلاح العربي. 2012.

[18]) مبادرة الاصلاح العربي، **حالة الاصلاح في العالم العربي 2009-2010 ، مقياس الديمقراطية العربي : التقرير السنوي** ، مبادرة الاصلاح العربي والمركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية، 2010،ص66.

[19]) Dabashi.H .**The Arab Spring : end of Postcolonialism**, London: Dar-Zed. 2012. pp.22-58.

[20]) علي خليفة الكواري،" الأهداف الوطنية الكبرى ومكانة الديمقراطية بينها - حالة أقطار مجلس التعاون لدول الخليج العربية " ،**مرجع سبق ذكره**.

[21]) أحمد شكر الصبيحي، **مرجع سبق ذكره** ، ص231.

[22]) حسنين توفيق إبراهيم ، **مرجع سبق ذكره** ، ص713 .

[23]) فرنسيس فوكوياما، **الثقة: الفضائل الاجتماعية ودورها في خلق الرخاء الاقتصادي**. (ترجمة: معين الامام ، مجاب الامام) ، دمشق: *RAM*.1998.ص157.

[24]) حليم بركات، **المجتمع العربي في القرن العشرين ، بحث في تغير الأحوال والعلاقات** ، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2000، ص923.

[25]) أحمد شكر الصبيحي، **مرجع سبق ذكره**،ص218.

[26]) علي خليفة الكواري ، **مرجع سبق ذكره**.

[27]) مصطفى كامل السيد، "مؤسسات المجتمع المدني على المستوى القومي"، في كتاب: سعيد بن سعيد العلوي ،(وآخرون) ،**مرجع سبق ذكره** ، ص 658.

[28]) أحمد شكر الصبيحي، **مرجع سبق ذكره** ، ص.ص 230-231 .

[29]) برهان غليون،" بناء المجتمع المدني العربي :دور العوامل الداخلية والخارجية" ، في كتاب : سعيد بن سعيد العلوي ،(وآخرون) ، **مرجع سبق ذكره** ، ص736 .

[30]) Manser.G. Higgins.R . **volantarisme at the crossraods**, New York: service association of America . 1976. 11.p

[31]) أحمد شكر الصبيحي، **مرجع سبق ذكره**، ص35.

[32]) أماني قنديل،"تطور المجتمع المدني في مصر"،**مجلة عالم الفكر**، عدد03 ،1999، ص100.

[33]) السيد يسين، "مستقبل المجتمع المدني:الأزمة الثقافية ومستقبل المجتمع المدني"، في كتاب: سعيد بن سعيد العلوي ،(وآخرون) **مرجع سبق ذكره** ، ص 792-793.